الدولار إلى أين... وما الإجراءات التي تحدّ من تحليقه؟ اللبنانيون دخلوا "جهنم" الاقتصادية وهم متروكون لمصيرهم!

١٨-٠٣-٢٠٢١ | ٠٠:٠٠ **المصدر**: النهار

دخل اللبنانيون "جهنم" الاقتصادية... بفعل قلة مسؤولية مسؤوليهم. ٣٠ عاما وهم يستلفون ويهدرون، يخططون ويحجمون عن التنفيذ، يتناكفون ولو على صحة الليرة والاقتصاد ولا يرفّ لهم جفن. يترفون على خزينة فارغة ويمنحون سلسلة رتب ورواتب بكلفة ضخمة لا موارد لها، ولن نزيد عن التوظيف العشوائي وجيش المحازبين في الادارة والمؤسسات. شامخو الرأس الى الهاوية يتقدمون، يحصدون اليوم ما زرعوه في غرفهم المغلقة من مؤامرات وصفقات، ويحصد معهم اللبنانيون الجوع والفقر والقلة. هذا اليوم، اما الغد فلن يفي ما سبق الحقيقة، إذ لا يزال البنزين والمازوت والدواء وبعض المواد الغذائية والطحين تحت عناية دعم مصرف لبنان الى حين، ودولار لا سقف له... هذا إن وُجد في الاسواق، ودعم دولي متوقف على تشكيل حكومة جديدة تفاوض المؤسسات الدولية على شكل الانقاذ.

أما السؤال فهو: الدولار الى اين؟ ليس لدى علم الغيب جواب ولا أحد يملك الاجابة عنه.

فأي خبير او عالم اقتصاد يملك الجرأة الادبية والمنطق العلمي في تحديد سعر العملة واستشراف مستقبله في بلد توقفت فيه جميع قطاعات الانتاج والسياحة، ونُهبت مصارفه ومصرفه المركزي وصفّرت احتياطاته بالعملات الصعبة إلا من بقايا دولارات المودعين التي بدأ نهبها بقوانين نيابية، آخرها سلفة الكهرباء بـ ٢٠٠ مليون دولار.

أما بعد... وفي انتظار الاعلان عن الاجراءات التي بشّر بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إثر لقائه وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني، والتي من شأنها أن تؤدي الى انخفاض سعر صرف الدولار في لبنان، وفق ما قال، واصل الدولار تحليقه في السوق السوداء من دون أي ضوابط، فإلى اين يمكن يصل سعر الصرف؟

مهما تعددت التحليلات والمقاربات التقنية لأسباب تدهور سعر صرف الليرة، من سحب المصارف الدولارات بهدف الالتزام بتعاميم مصرف لبنان، أو المضاربات من قِبل بعض الصرافين، أو تحكّم تطبيقات مشتبه فيها، وصولا إلى محاولة مصرف لبنان سحب الدولارات المخبأة في المنازل، أو تخطي السيولة بالليرة الـ ٣٥ تريليوناً، فإن جميع هذه العوامل تبقى تفصيلاً صغيراً في المشهد العام لتدهور الليرة اللبنانية، لأن السوق الموازية والتي تؤثر فيها هذه العوامل مجتمعة هي سوق صغيرة لا تشكل في أحسن أحوالها ٩% من حجم التداولات. وبرأي الباحث الاقتصادي الدكتور أيمن عمر ان "ما يحصل لسعر الصرف هو سياسي بامتياز وبالدرجة الأولى، بالاعتماد على أرضية سلبية جاهزة للاستثمار في تدهوره. ومثالها قبل تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة وصل الدولار إلى ٨٨٠٠ ليرة في ٨ تشرين الأول ٢٠٢٠، وعند الحديث عن تكليفه بدأ بالانخفاض حتى وصل إلى ٦٤٥٠ ليرة، أي بعد

تكليفه بيومين في ٢٤ من الشهر عينه بانخفاض ٢٣٥٠ ليرة وما نسبته ٢٦,٧%، ثم عاد إلى الارتفاع مع التعقيدات السياسية واشتدادها".

هذا التفلت في سعر صرف الليرة مقابل الدولار بشكل هستيري من ١٢ آذار الجاري آلى ١٦ منه، حيث قفز سعر صرف الدولار من ١٠٦٥٠ إلى ١٥٥٠٠ بزيادة ٤٨٥٠ ليرة، أي بنسبة ٤٥,٥%، "من غير الممكن أن يحصل لأسباب نقدية ومالية واقتصادية بحتة خلال هذه الفترة الوجيزة"، وفق ما يقول عمر. ويستند الى تطورات المنطقة السياسية وتأزّماتها العسكرية والأمنية المتسارعة خلال الفترة نفسها في سوريا والعراق واليمن، والحراك الروسي في المنطقة لإعادة ترتيبها، ومنها دعوة الأطراف اللبنانية الفاعلة للتباحث في هذه المسائل، ليؤكد أن "التدهور الدراماتيكي لليرة يدخل ضمن هذا السياق السياسي، لتجييش الشارع الغاضب والضغط قبل الوصول إلى التسويات، وحتى ذلك التاريخ لا سقف محدداً لهذا التدهور".

وفيما تجاوز سعر صرفِ الدولار الـ ١٥ الف ليرة، بعدما كان وصوله الى ٥ آلاف ليرة سابقة تهدد السلم الاهلي، طرح رئيس مؤسسة "جوستيسيا" المحامي بول مرقص أسئلة صوّبت على الاجراءات "الفاشلة" التي اتخذت للحد من الارتفاع الصاروخي لسعر صرف الدولار فيما الحل في مكان آخر، فسأل: "هل يستوي مخطط الاصلاح الاداري والمالي بتضليل المواطن في هذا الوقت العصيب وبعدم التصويب على السبب الحقيقي لارتفاع الدولار؟ وهل تحسَّن الوضع المالي وانخفض سعر الدولار منذ بدء الازمة بفعل ملاحقة الصرافين الشرعيين وتشميع محالهم؟ أليست الحلول المجدية في مكان آخر أيضا؟ وهل الصرافون الشرعيون فقط يملكون الامكانات المادية الكافية للتحكم بسعر الدولار؟ من لديه الامكانات المادية لاطلاق التطبيقات بتقنياتها العالية وهي التي تنشر الاسعار وتتحكم بأعصاب المواطنين وبجيوبهم ومصيرهم؟ هل عجزت اجهزة الدولة عن توقيف المتلاعبين الكبار وهي التي نجحت في ضرب اوكار الارهاب والممنوعات؟ اليست الدوائر الرسمية هي من أصدرت تعميماً استناداً الى رأي ديوان المحاسبة رقم ٢٠٢٠/٦٤ في ٢٠٢٠/١٢/١٧ باعتماد اسعار الدولار الرائجة في السوق في تخمين البلديات لسعر المتر البيعي، وكذلك القرار ٨٩٣/١ الذي صدر في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمبني على رأي مجلس شورى الدولة باحتساب القيمة المضافة بحسب سعر دولار السوق السوداء؟ هل ستُعرّض الوزارات المذكورة المواطنين الذين يلجأون الى السوق السوداء لتطبيق قراراتها للملاحقة القانونية والمساءلة، وهل تقضي المصلحة الوطنية بترك منتحلي المهنة المتفلّتين متفلتين من اي رقابة؟ هل المصلحة الوطنية تقضي بان تبقى حركة التداول بالدولار في الاسواق السوداء ومنتحلي مهنة الصرافة خفية وعصية على مبدأ الشفافية؟ مَن يسحب الدولار من الاسواق بعروض مغرية لتطبيق تعميم المركزي الى المصارف رقم ١٥٤؟".

هل ثمة امكانية للحد من ارتفاع سعر الصرف؟ الخبير الدولي في إدارة الاستثمار فراس ابي ناصيف يقول لـ "النهار ويب تي في" ان لا سقف لسعر صرف الدولار الذي يمكن أن يتخطى الـ ٢٠ ألف ليرة، خصوصا في ظل الغياب التام للاصلاحات في البلاد. ومن الاسباب التي تستدعي هذا السيناريو هو ان "سوق القطع غير فعال". أما متطلبات كفاية سوق القطع وفعاليتها، فهي وفق ما يقول ابي ناصيف "اولاً حجم التداول وعدد المشاركين فيه، إذ كلما كبر حجم التداول وزاد عدد المشاركين أصبح سعر الصرف أقرب الى السعر الحقيقي. الشرط الثاني يتعلق بمدى إلمام المشاركين ومعرفتهم بالوضع المالي. وللأسف فإن المشاركة تقتصر حاليا على التجار الذين يشترون الدولار بسبب اضطرارهم لشراء البضائع، وعلى عامة الشعب اللبناني الذي لا يرتكز تحليله لسعر الصرف على اسس وركائز(Fundamentals)، خصوصا ان بعضهم يهرع الى شراء الدولار بأي ثمن. اما الشرط الثالث لكفاية سوق القطع فهو الدقة بالتصاريح المالية وتوافر المعلومات والمؤشرات الدقيقة، إذ كلما كان هناك توافر للمعلومات

زادت فعالية هذه السوق. ولكن لسوء الحظ ليس هناك اي مدقق عالمي يقبل أن يصادق على ميزانية المصرف المركزي أو اي مصرف تجاري في لبنان لعدم وجود تصاريح مالية سليمة. الشرط الاخير يتعلق بمدى الحرية بالتداول، إذ عندما نقمع الصرافين ونحد من حرية المواطن في التداول بالدولار والليرة، فإن ذلك سيؤدي حتما الى سعر صرف أبعد من السعر الحقيقي، وينشّط السوق السوداء.

وفيما تتحكم السوق السوداء بتحديد سعر صرف الدولار، بدأ عدد من الخبراء بتبني طرح مجلس النقد الذي يروّج له الخبير الدولي في مجالس النقد والدولرة ستيف هانكي، على اعتبار أنه "يعالج مشكلة انهيار سعر الصرف والتضخم المفرط ويخفف الأزمة المعيشية، كما يؤسس لنهضة القطاع المصرفي الذي انهار نتيجة السياسات النقدية السيئة"، وفق ما يقول

الباحث الاقتصادي والقانوني في المعهد اللبناني لدراسات السوق كارابيد فكراجيان. وفي هذا الاطار غرد الخبير الاقتصادي نيكولا شيخاني في حسابه على "تويتر": "يجب فرض إنشاء "مجلس النقد" currency board فورا بقانون عاجل يصدر عن مجلس النواب. هذا المجلس سيثبت سعر صرف Fix rate ويوقف طباعة العملة بطريقة عشوائية. وهذا عامل يساعد على وقف تدهور سعر الصرف فوراً ويجبر الدولة على إقرار الاصلاحات اللازمة لوقف العجز". واعتبر ان "مجلس النقد يساعد في وقف انهيار الليرة، ووقف العجز المالي، وتحسين ميزان المدفوعات. وإذا كان مصرف لبنان صادقا، فلا يزال الاحتياط بالدولار كافيا لإنشاء مجلس للنقد وإعادة سعر صرف الدولار إلى ٧٠٠٠ ليرة. قد يكون ذلك خطوة "سحرية" لكنّها فعّالة وتجنّب لبنان التضخم المفرط hyperinflation".

https://www.annahar.com/arabic/section/134-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%84/17032021082439878